



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ المؤيد يبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي مع المملكة المتحدة



الاقتصادية المشتركة بين قطاعات الأعمال في البلدين الشقيقين من خلال زيادة التنسيق والتعاون في المجالات التجارية والصناعية، وتبادل زيارات الوفود والبعثات التجارية ودورها في تنمية وتطوير علاقات التعاون التجاري والاقتصادي بين البحرين والأردن.

بحث رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد مع سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين سايمون مارتن، توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين قطاع الأعمال في البحرين والمملكة المتحدة من خلال زيادة التنسيق والتعاون بين الغرفة والسفارة البريطانية لدى المملكة.

وتم خلال الاجتماع، التأكيد على أهمية تقوية آليات التعاون والتواصل بين غرفة تجارة وصناعة البحرين والغرف التجارية الصناعية البريطانية لتنمية وتطوير علاقات التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين الصديقين. وأعرب السفير مارتن عن شكر وتقدير بلاده لما يلقاه التعاون البحريني البريطاني من دعم من القطاع الخاص، مؤكداً حرص بلاده على الارتقاء بالتعاون مع البحرين وتطويره في المجالات كافة.

في الموازاة، تناول المؤيد مع سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى مملكة البحرين رامي صالح وريكات العدوان سبل توثيق الروابط

■ "فيتش" تمنح السعودية تصنيفاً A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة

يحقق توازناً بصفة عامة في 2017 و2018. وأعلنت "فيتش" عن 4 عوامل إيجابية جدا تدعم قوة تصنيف المملكة، وهي ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، والالتزام القوي بأجندة الإصلاح، والأصول الحكومية القوية، بالإضافة إلى قوة الميزانية العامة. وكانت وكالة "ستاندرد أند بورز" منحت تصنيفاً للسعودية عند "a-2/a" مع نظرة مستقرة، متوقعة أن يظل وضع موازنة السعودية العامة والخارجية قويا خلال 2017-2020.

منحت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني المملكة العربية السعودية تصنيفاً A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مبيّنة أن تصنيف السعودية يلقى دعماً من قوة المالية العامة والمعاملات الخارجية للبلاد، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، وانخفاض الدين الحكومي.

ووفقاً لوكالة "فيتش" فإن عوامل قوة تصنيف السعودية يوازنها اعتماد مرتفع على النفط. متوقعة أن يقود تعافي أسعار النفط إلى تحسن كبير في ميزان المعاملات الجارية للسعودية الذي من المتوقع أن



■ السودان: بدء المفاوضات بشأن تسوية الديون والفوائد الضخمة

الزراعة بشقيه النباتي والحيواني إلى جانب قطاع البنية التحتية، لافتاً إلى أنّ "الولايات المتحدة الأميركية تدرس الاستثمار في السودان في هذه القطاعات تحديداً".

وأوضح أنّ "أمام السودان فرصة للحصول على القروض الميسرة والمنح التي أوقفتها العقوبات"، مشيراً إلى "بدء المفاوضات بشأن تسوية الديون الكبيرة وفوائدها الضخمة على البلاد التي تتجاوز حجم الديون بنسبة 300 في المئة".

أشار وزير التجارة السوداني حاتم السر، إلى أنّ "السودان يتربص إعداد حزمة إصلاحات اقتصادية في مجالات عديدة بعد رفع العقوبات الأميركية"، لافتاً إلى "العمل على مواجهة التحدي الأكبر بزيادة الإنتاج المرتبط بالتصدير وليس فقط للاستهلاك المحلي، مع المحافظة على الأسواق التقليدية والانفتاح بالتأكيد على أسواق جديدة".

وكشف عن تواصل الحكومة السودانية مع المستثمرين لتطوير قطاع



■ الجزائر تتوقع ارتفاع إيرادات الطاقة إلى 33.6 مليار دولار

والقرض، الذي سيسمح للحكومة بالاقتراض من البنك المركزي على مدار السنوات الخمس المقبلة.

توقعت وزارة الطاقة الجزائرية وصول إيرادات صادرات الطاقة إلى 33.6 مليار دولار خلال العام 2018 المقبل، وذلك ارتفاعاً من 32.3 مليار دولار هذا العام.

وزدادت الضغوط المالية على الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع انخفاض أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام 2014، في ظل اعتماد اقتصاد البلاد بقوة على العائدات النفطية، حيث تشكل مبيعات النفط والغاز 60 في المائة من الميزانية، و95 في المائة من إجمالي الصادرات. وانعكس ما يجري في أسواق الطاقة العالمية بشكل واضح على احتياطات البلاد من النقد الأجنبي التي هوت من 192 مليار دولار في 2014، إلى 108 مليارات دولار منتصف 2017.

وتسعى الجزائر للاعتماد بشكل أساسي على مواردها الذاتية لمواجهة العجز المالي المتنامي، حيث وافق البرلمان على تعديل قانون النقد



■ الغانم: الاستثمارات الكويتية توفر الدعم الأكبر للاقتصاد الأردني



العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين الشقيقين والوصول بها إلى أعلى المستويات".
من جانبه، أشار السفير الأردني إلى "الرغبة والحرص على تشجيع المستثمر الكويتي حول كيفية زيادة حجم الاستثمارات في المجالات التجارية والصناعية والسياحية في المملكة".

التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم سفير المملكة الأردنية الهاشمية الجديد إلى الكويت صقر أبو شتال.
ولفت الغانم إلى عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، مشيراً إلى أن "الاستثمارات الكويتية توفر الدعم الأكبر للاقتصاد الأردني وتعد شريكاً استثمارياً استراتيجياً للمملكة"، مؤكداً أن "العلاقات تعززت بفضل رؤى وجهود قيادتي البلدين وحرصهما على تدعيم أطر التعاون وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة".
ولفت إلى أن "الاستثمارات الكويتية موزعة على قطاعات السياحة، الصناعة، البنوك، الاتصالات، والنقل"، مؤكداً "استعداد الغرفة لتسخير كافة إمكانياتها المتاحة للسفارة الأردنية في سبيل تعزيز

■ انخفاض عجز الموازنة القطرية 48 في المئة

مليار دولار)، مقارنة بنحو 57.52 مليار ريال (15.8 مليار دولار) في الربع الثاني من 2016.



كشف مصرف قطر المركزي عن انخفاض عجز الموازنة القطرية، خلال الربع الثاني من العام الحالي، بنسبة 48 في المئة على أساس سنوي، حيث سجل عجز الموازنة 6.04 مليارات ريال (1.66 مليار دولار)، خلال الربع الثاني المنتهي في يونيو/حزيران الماضي.
وسجل العجز في الربع الثاني نحو 4.1 في المئة، مقارنة بنسبة 8.6 في المئة في الثلاثة أشهر المماثلة من 2016. في حين سجلت الإيرادات العامة 40.5 مليار ريال (11.14 مليار دولار) في الربع الثاني، مقابل 45.8 مليار ريال (12.6 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام السابق.
أما المصروفات العامة، فقد سجلت 46.61 مليار ريال (12.8

■ "النقد الدولي" يتوقع ارتفاع الهيزان التجاري في ليبيا



توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الميزان التجاري في ليبيا خلال العام المقبل ليسجل 4.8 مليارات دولار، على أن يحقق الميزان التجاري فائضاً نهاية العام الحالي بقيمة 600 مليون دولار. مشيداً بسياسة التقشف التي تقوم بها السلطات الليبية، مما يسهم في فائض يبلغ 9.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.
وتمثل الموارد النفطية في ليبيا 95% من إيرادات الميزانية العامة، ويخصص أكثر من نصف الميزانية لرواتب موظفي القطاع العام والدعم الحكومي لعدد من المنتجات، من بينها الخبز والوقود، وخدمات مثل العلاج في المستشفيات بالمجان، وكذلك العلاج في الخارج.

ولجأت ليبيا منذ عام 2015 إلى اتخاذ عدة إجراءات تقشفية بسبب تراجع احتياطي النقد الأجنبي، وتدني إنتاج النفط وانخفاض أسعاره عالمياً، فضلاً عن ارتفاع عجز الموازنة العامة مع استمرار العنف والصراعات المسلحة والانقسام السياسي ونضوب مصادر الدخل.